



دور الفاعلين الدوليين في النزاعات المعقّدة في إعادة ضبط العلاقة بين الشرعية والنفوذ: الحالة الليبية من منظور مقارنة

بقلم

الباحث عادل الصابر بوعجيلة



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 25/12/2012، بوصفه مركزاً علمياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجها، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية إلا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبّر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبعها المركز وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للباحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة



+964 7810234002



hcrsiraq@yahoo.com



www.hcrsiraq.net



المقدمة

تواجه الدول التي تخرج من صراعات معقدة تحديات هائلة في إعادة بناء أطراها السياسية وال المؤسسية. وليبيا، منذ سقوط النظام السابق في 2011، تجسد هذه التحديات، حيث غالباً ما أدى تداخل الفاعلين المحليين والدوليين إلى تعقيد بناء الدولة المستدام بدلاً من أن يسهل ذلك. وعلى الرغم من وفرة المبادرات الدولية، شهدت الأزمة الليبية تفككاً مستمراً، وصراعاً على الشرعية، وتشویش الخطوط بين السلطة (الشرعية) والسلطة (النفوذ)، غالباً ما تفاقم ذلك التدخلات الخارجية.

تستكشف هذه الدراسة التحول في دور الفاعلين الدوليين - وبشكل خاص التحول من الدور سياسية إلى وظيفة إدارية - في سياق الحوار المهيكل الذي تنظمه بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا (UNSMIL). السؤال المركزي الذي يوجه هذا الدراسة هو: إلى أي مدى يساهم انتقال الفاعلين الدوليين من الأدوار السياسية إلى الإدارية، من خلال الحوار المنظم، في إعادة ضبط العلاقة بين السلطة والسلطة داخل دول هشة مثل ليبيا؟

يفترض البحث الفرضية التالية: "كلما اقتصر الفاعل الدولي على الإدارة الإجرائية للعملية السياسية - دون التدخل في محتوى القرارات - زادت احتمالية استعادة التوازن بين السلطة (الشرعية) والسلطة (النفوذ)"، بشرط وجود قدرة داخلية دنيا على تحمل المسؤولية السياسية. لتحليل هذا الاقتراح، يستخدم البحث دراسة حالة وذلك بمقارنة العراق والبوسنة، مع التجربة الليبية. حيث يبني التحليل على نموذج يميز بين المتغير المستقل (طبيعة الدور الدولي)، والمتغير التابع (التوازن بين السلطة والسلطة)، والمتغير الوسيط (سلوك الفاعلين المحليين)، ومتغيرات السيطرة (هشاشة الدولة، التدخلات الإقليمية، والانقسامات الاجتماعية).

تشير النتائج إلى أنه رغم أن الحياد السياسي للدور الدولي شرط ضروري لإعادة بناء الدولة، إلا أنه غير كاف بحد ذاته. بحث العامل الحاسم يبقى بقدرة الفاعلين المحليين على التحول من منطق القوة إلى منطق الشرعية. وهذا ما يظهره الحوار المهيكل كآلية فعالة لإدارة الأدوار، ومع ذلك تظل فعاليته تعتمد على إرادة الفاعلين السياسيين المحليين.

تصميم البحث والمنهجية الفرضية والمتغيرات

تفترض الدراسة بأن الدور الإداري الدولي يزيد من احتمال استعادة التوازن بين السلطة والسلطة، مشروطاً بمستوى أدنى من المسئولية السياسية الداخلية كما يلي:

المتغير المستقل: طبيعة دور الفاعل الدولي (من التدخل السياسي المباشر إلى التسهيل الإداري والإجرائي).

المتغير التابع: درجة التوازن بين السلطة (الشرعية) والسلطة (النفوذ)، الذي يتم تفعيله من خلال قدرة المؤسسات الرسمية على ممارسة السيطرة الفعالة، وقبول المجتمع للنتائج السياسية، وإخضاع الوسائل القسرية للأطر القانونية.

المتغير الوسيط: سلوك الفاعلين المحليين (تنافسي / صفر- مجموع مقابل مشاركة توافقية / مسؤولة).
متغيرات السيطرة: السمات الهيكيلية لبيئة الصراع، مثل هشاشة الدولة، وجود الفصائل المسلحة، التدخلات الإقليمية، والانقسامات الاجتماعية.

اختيار الحالة وطريقة المقارنة

لعزل تأثير الدور الدولي، تقارن الدراسة ليبيا بالعراق والبوسنة- وهي حالتان تشتراكان في هشاشة هيكيلية متتشابهة لكنها شهدت أنماطاً مختلفة من المشاركة الدولية. يسمح هذا النهج المقارن بتحديد الآليات السببية وتقييم قابلية تعميم النتائج خارج السياق الليبي.

مصادر البيانات والإجراءات التحليلية

يستند التحليل إلى وثائق أولية من بعثات دولية، واتفاقيات رسمية، وأدبيات ثانوية تحلل مسارات إعادة البناء بعد الصراع في الحالات المختارة.

تستخدم الدراسة تتبع العمليات لرسم خريطة تطور الأدوار الدولية وتأثيراتها، مع دعم مقارنات منتظمة ومركزة لتقييم تفاعل المتغيرات عبر الحالات.

الإطار النظري: السلطة، السلطة، والتدخل الدولي السلطة والسلطة في الدول بعد الصراع

الثنائية بين السلطة والسلطة هي جوهر لفهم إعادة بناء الدولة في بيئات ما بعد الصراع. ترتبط السلطة بشرعية المؤسسات، التي تستند إلى الاعتراف الرسمي والقبول المجتمعي، بينما غالباً ما تتعلق السلطة بالقدرة العملية على التأثير على النتائج، غالباً ما تنبع من السيطرة على الموارد القسرية أو الاقتصادية. في الدول الهشة أو المتأثرة بالصراع، غالباً ما يكون هذان العنصران منفصلين، قد يفتقر أصحاب السلطة إلى الشرعية الرسمية، بينما قد لا يتمكن أصحاب السلطة القانونية من ممارسة السيطرة الفعالة، مما يؤدي إلى عدم استقرار مزمن وحكومة متنازع عليها.

الممثلون الدوليون: من الهندسة السياسية إلى التيسير الإداري

لطالما تأرجحت التدخلات الدولية في بيئات ما بعد الصراع بين نموذجين رئيسيين متمايزين: نموذج الهندسة السياسية، حيث تنخرط الأطراف الدولية في تشكيل المخرجات الجوهرية للعملية السياسية، عبر فرض تصورات مؤسسية أو تفضيل فاعلين محليين محددين، بما يجعلها شريكاً فعلياً في إنتاج السلطة، ونموذج التيسير الإداري، الذي يقتصر فيه الدور الدولي على تنظيم المسارات الإجرائية، وتيسير الحوار بين الأطراف المحلية، وضمان نزاهة الإجراءات، دون التدخل في مضمون الخيارات السياسية أو نتائجها النهائية.

ولا يقتصر التمييز بين هذين النموذجين على اختلاف وصفي أو اصطلاحي، بل ينطوي على فارق بنوي ذي آثار مباشرة على طبيعة التسويات السياسية وما لاتها. إذ يعكس هذا التمايز على مستويات الملكية المحلية للعملية السياسية، وشرعيتها المجتمعية، وقابليتها للاستدامة في مرحلة ما بعد الصراع. وتشير الأدبيات المقارنة إلى أن الهياكل السياسية المصممة خارجياً غالباً ما تعاني من هشاشة وظيفية بسبب عدم تجذرها في الواقع الاجتماعي والسياسي المحلي، في حين تسهم مقاربـات التيسير الإداري، حين تُحترم حدودها، في تمكين الفاعلين المحليين من تحمل مسؤولية مساراتـهم السياسية، بما يعزز فرص التوافق والاستقرار طويـل الأمـد.

ويكتسب هذا التميـز أهمـية خاصة عند تحلـيل أدوارـ الممثلـين الدولـيين في السـيـاقـات الـانتـقالـية المعـقدـة، حيث تتحولـ الحـدوـد بـيـنـ التـيسـيرـ الإـادـارـيـ وـالـهـندـسـةـ السـيـاسـيـةـ إـلـىـ مجـالـ مـلـبـسـ تـتـداـخـلـ فـيـهـ الوـظـائـفـ الإـجـرـائـيـةـ معـ التـأـثـيرـاتـ السـيـاسـيـةـ غـيرـ المـعـلـنةـ. فـيـ كـثـيرـ مـنـ الـحـالـاتـ، يـعـادـ إـنـتـاجـ أـنـمـاطـ التـدـخـلـ خـارـجيـ تحتـ خطـابـ "الـدـعـمـ التـقـنيـ" أوـ "ضـمانـ العـمـلـيـةـ"، بـيـنـماـ تـمـارـسـ فـيـ الـوـاقـعـ أـشـكـالـ غـيرـ مـبـاـشـرـةـ مـنـ تـوجـيهـ الـخـيـارـاتـ، أـوـ ضـبـطـ إـيقـاعـ التـوـافـقـاتـ، أـوـ تـحـديـدـ سـقـوفـ الـحـلـولـ الـمـمـكـنـةـ. وـيـؤـدـيـ هـذـاـ التـدـخـلـ إـلـىـ إـضـعـافـ الـقـدـرـةـ التـحـلـيلـيـةـ عـلـىـ تـقـيـيمـ حـيـادـ الدـورـ الدـولـيـ، كـمـاـ يـرـبـكـ الـفـاعـلـينـ الـمـلـيـعـينـ فـيـ تـحـديـدـ مـوـقـعـهـمـ بـيـنـ الشـراـكةـ وـالـوـصـاـيـةـ.

وفي هذا السـيـاقـ، تـصـبـحـ مـسـأـلةـ ضـبـطـ الدـورـ الدـولـيـ لاـ مـسـأـلةـ نـوـاياـ مـعـلـنةـ، بلـ مـسـأـلةـ بـنـيةـ تـدـخـلـ وـحدـودـ فعلـ. فـكـلـماـ اـنـتـقلـ الـفـاعـلـ الدـولـيـ مـنـ تـنـظـيمـ الـإـجـرـاءـ إـلـىـ التـأـثـيرـ فـيـ الـمـضـمـونـ، وـمـنـ ضـمانـ الـمـسـارـ إـلـىـ صـيـاغـةـ النـتـائـجـ، اـنـتـقلـ عـمـلـيـاـ مـنـ مـوـقـعـ التـيسـيرـ إـلـىـ مـوـقـعـ الـهـندـسـةـ السـيـاسـيـةـ، بـمـاـ يـحـمـلـهـ ذـلـكـ مـنـ مـخـاطـرـ تـتـعلـقـ بـتـأـكـلـ الـشـرـعـيـةـ وـتـرـاجـعـ الـمـلـكـيـةـ الـمـلـيـعـيـةـ. وـعـلـيـهـ، فـإـنـ تـقـيـيمـ التـدـخـلـاتـ الدـولـيـةـ فـيـ حـالـاتـ ماـ بـعـدـ الـصـرـاعـ يـقـضـيـ تـحـليـلاـ دـقـيقـاـ لـآـلـيـاتـ الـفـعـلـ، لـاـ الـاـكـتـفـاءـ بـخـطـابـهاـ الرـسـمـيـ، وـرـبـطـ ذـلـكـ بـمـالـاتـ الـعـمـلـيـةـ السـيـاسـيـةـ وـقـدرـتهاـ عـلـىـ إـنـتـاجـ تـسـوـيـةـ مـسـتـقـرـةـ وـقـابـلـةـ لـلـحـيـاةـ.

الحالة الليبية: الانخراط الدولي وأزمة السلطة

تطور المشاركة الدولية في ليبيا

بعد انهيار النظام السابق، تحولت ليبيا إلى ساحة لنشاط دولي مكثف، اضطلعت فيه الأمم المتحدة، إلى جانب منظمات إقليمية ودول فاعلة، بأدوار سياسية وإجرائية متداخلة. وقد اتسمت المراحل الأولى من هذا الحضور الدولي بغلبة مقاربة الهندسة السياسية، حيث سعت الأطراف الخارجية إلى فرض ترتيبات انتقالية وصياغة أطر مؤسسية من أعلى، في محاولة لإعادة تشكيل الحقل السياسي الليبي وفق تصورات معيارية جاهزة. غير أن هذه الجهود، في معظمها، افتقرت إلى التفاعل العضوي مع الفسيفساء المعقدة للفاعلين المحليين وتوازنات المصالح الاجتماعية والجهوية، ما أسفر عن هشاشة بنوية في الكيانات المنبثقة عنها.

وأعكس هذا النمط من التدخل على مسار العملية السياسية عبر انهيارات متكررة في التوافقات، وشرعية متنازع عليها، وتكاثر مراكز قوة موازية، الأمر الذي عمق منطق الانقسام بدل احتوائه. ووفقاً للإطار التحليلي السابق، لا يمكن فهم هذه الإخفاقات بوصفها عثرات تقنية أو قصوراً في التنفيذ، بل باعتبارها نتيجة مباشرة لانزياح الدور الدولي من التيسير الإداري إلى الهندسة السياسية، بما تربّب عليه تقويض الملكية المحلية للعملية الانتقالية. ومع تعقد المشهد وترافق الفشل، شهدت المشاركة الدولية لاحقاً محاولات لإعادة ضبط الدور، عبر الانتقال الخطابي – على الأقل – نحو مقاربة التيسير الإداري، التي تؤكّد على تنظيم المسارات الحوارية وضمان الإجراءات دون التدخل الصريح في مخرجاتها. إلا أن هذا التحول ظل جزئياً وملتبساً، حيث استمر التداخل بين الإجراء والمضمون، ما جعل الدور الدولي في ليبيا نموذجاً إشكالياً لتطور المشاركة الدولية بين منطق الدعم ومنطق الوصاية.

دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيا: بين التيسير الإداري والهندسة السياسية

تلعب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دوراً مركباً يجمع بين وظائف إدارية وتقنية ووظائف سياسية استراتيجية، ما يجعلها مثالاً حياً على التداخل بين التيسير والإشراف المباشر في سياقات ما بعد الصراع. فمن جهة، تقتصر مهامها على تنظيم الحوار بين الأطراف المحلية، وضمان نزاهة الإجراءات، وتقديم الدعم الفني للمؤسسات الانتقالية، وهو ما يندرج تحت منطق التيسير الإداري الذي يحافظ على الملكية المحلية للعملية السياسية ويعزز فرص الاستقرار.

ومن جهة أخرى، وبالرغم من الخطاب الرسمي الذي يضع البعثة في خانة الميسر الحيادي، فإن تدخلاتها غالباً تتجاوز هذا الدور، توجيه سقوف الحلول، وضبط إيقاع المفاوضات، والتأثير غير المباشر على تشكيل التحالفات المحلية، ما يقارب مقاربة الهندسة السياسية، حيث يصبح الفاعل الدولي شريكاً فعلياً في إنتاج السلطة. وينعكس هذا التداخل على شرعية العملية السياسية واستدامتها، إذ تشير التجربة الليبية إلى أن أي انزياح من دور التيسير إلى دور الهندسة يزيد من هشاشة التسویات ويضعف التوافقات، بينما يتيح الالتزام الصارم بمنطق

التيسيير للفاعلين المحليين مساحة لتحمل المسؤولية وتحقيق توافق مستدام. وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيا كفاعل هجين، يمثل نقطة محورية لدراسة أثر الدور الدولي على ملكية وشرعية العمليات السياسية بعد الصراع، ويصبح معياراً حاسماً لنجاح أو إخفاق التدخلات الدولية.

ظهور الحوار المهيكل الحوار المنظم كآلية لإدارة الأدوار

يمثل الحوار المنظم، كما تمارسه UNSMIL في ليبيا، خطوة متعمدة نحو تسهيل الإجراءات. بدلاً من فرض النتائج، يركز الفاعل الدولي على جمع أصحاب المصلحة، وضمان الشمولية، وحماية نزاهة العملية. يسعى هذا النهج إلى التخفيف من تصور الوصاية الدولية وتعزيز الملكية المحلية للاتفاقيات السياسية، مما يعزز نظرية شرعيتها واستمرارها.

كأحد أبرز المحاولات الدولية لتنظيم العملية السياسية في ليبيا بعد 2011، وقد شُكِّل اختباراً عملياً لتوازن الدور بين التيسير الإداري والهندسة السياسية. من الناحية الرسمية، صُمم الحوار ليكون إطاراً حيادياً يتبع للفاعلين المحليين وضع التفاوضات وإدارة عملية الانتقال، وهو ما يعكس منطق التيسير الإداري الذي يحافظ على الملكية المحلية للعملية ويعزز فرص الاستقرار السياسي.

استجابة لقيود الهندسة السياسية، أعادت UNSMIL تدريجياً توجيهها نحو الحوار المنظم. شمل ذلك عقد مشاورات واسعة النطاق، وتنظيم منتديات شاملة، والتركيز على العدالة الإجرائية بدلاً من فرض الجوهر. تجلّى هذا التحول في منتدى الحوار السياسي الليبي (LPDF)، حيث اقتصرت البعثة على دورها في التيسير فقط، ساعية لتمكين الفاعلين الليبيين من التفاوض وامتلاك النتائج. عكس هذا الانتقال اعترافاً بأن التسويات الدائمة تتطلب ليس فقط الدعم الخارجي، بل أيضاً الدعم والمسؤولية الداخلية. لكن الواقع على الأرض كشف عن تداخل مستمر بين التيسير والهندسة السياسية: تدخلت البعثة الدولية، في بعض المراحل، بشكل غير مباشر في تحديد سقوف الحلول، وضبط ترتيب الأولويات، وتأثير توازن القوى بين الأطراف المحلية. هذا الانزياح أدى إلى مخرجات ذات شرعية ناقصة في بعض المناطق، مع تكرار الانقسامات، ووجود مراكز قوة موازية، بما يعكس الفجوة بين خطاب الحياد والواقع الميداني للتدخل الدولي.

في الحالة الليبية، أظهرت تجربة الحوار المهيكل حدود التيسير الإداري في غياب توافق داخلي حقيقي، خصوصاً مع استمرار بروز عدم رضا من الجماعات المحلية وتدخل المصالح الإقليمية. وعلى الرغم من حيادية الدور الدولي النسبي، فإن غياب التحول الداخلي والاعتماد على منطق القوة حدّ من إمكانية إعادة معایرة مستدامة للسلطة.

وبالتالي، توضح التجربة أن فعالية التدخل الدولي مشروطة بمقدار توافق القوى المحلية، وبمدى قدرة المؤسسات الوطنية على فرض سلطتها داخل السياق المحلي. أي أن التدخل الخارجي وحده، مهما كان حيادياً

لا يكفي لإنتاج تسوية سياسية مستقرة ما لم يُقتنع بتمكين الفاعلين المحليين من مساراتهم واتخاذ القرارات الحاسمة.

التحليل المقارن: العراق والبوسنة العراق: الهندسة السياسية واستمرار تفكك السلطة

تميز التدخل الدولي في العراق بعد غزو 2003 بالهندسة السياسية المباشرة. فقد قامت السلطة المؤقتة الائتلافية (CPA) بإصلاحات شاملة، وحلت المؤسسات القائمة، وفرضت ترتيبات سياسية جديدة، في محاولة لبناء سلطة شرعية ومنظومة سياسية مستقرة. ومع ذلك، أدى استبعاد الفاعلين المحليين الرئيسيين وغياب الملكية الوطنية للعملية السياسية إلى فراغات سلطوية دائمة، وانتشار الجماعات المسلحة، وتكرار النزاع على الشرعية. وبمرور الوقت، أعادت الآثار المستمرة للتدخل الدولي، إلى جانب تعمق الانقسامات الطائفية والإقليمية، أي فرص حقيقة لانتقال نحو دور دولي أكثر حيادية وتبسيطاً.

تقارن هذه التجربة مع ما حدث في ليبيا بعد 2011، حيث أظهرت كلا الحالتين أن الهندسة السياسية، رغم نواياها لبناء سلطة شرعية، غالباً ما تقود إلى هشاشة مؤسسية وشرعية ناقصة. بينما يتيح الالتزام بمنطق التيسير الإداري، كما حاولت بعض البعثات الدولية في ليبيا، للفاعلين المحليين مساحة لتحمل المسؤولية وصياغة تسويات مستدامة، مما يبرز الفارق البنيوي بين التدخل المباشر في مضمون السياسة وبين تنظيم الإجراءات وضمان نزاهتها.

البوسنة: الحكومة الهجينة وحدود التعليم الدولي

تمثل البوسنة والهرسك نموذجاً آخر، حيث يتولى الطرفان الدوليون دوراً هجينـاً، يجمعـون بين السلطة السياسية (من خلال مكتب الممثل الأعلى) والوظائف الإدارية. بينما نجـح هذا الترتيب في منع تجدد الصراع وتسهـيل إعادة بناء المؤسسـات، إلا أنه رـسخ أيضاً الاعتمـادية، وأـعـاق النـصـجـ السياسيـ الدـاخـليـ، واستـمرـ في دـيـنـاميـكـيةـ حيثـ كانـتـ السـلـطـةـ الرـسـمـيـةـ غالـباـ منـفـصـلـةـ عنـ السـلـطـةـ الفـعـالـةـ. أصبحـ استـمرـارـ الوـصـاـيـةـ الدـولـيـةـ عـائـقاـ أـمـامـ ظـهـورـ الشـرـعـيـةـ المـحـلـيـةـ وـتـرـتـيـبـاتـ الـحـوـكـمـةـ الدـائـمـةـ.

تؤكـدـ هـذـهـ المـقارـنةـ أـهـمـيـةـ موـاءـمـةـ الأـسـالـيـبـ الدـولـيـةـ معـ وـاقـعـ الوـكـالـةـ المـحـلـيـةـ. فيـ كـلـ مـنـ العـرـاقـ وـالـبـوـسـنـةـ، أـعـاقـتـ الـهـنـدـسـةـ السـيـاسـيـةـ الصـارـمـةـ منـ قـبـلـ جـهـاتـ دـولـيـةـ ظـهـورـ هيـاـكـلـ السـلـطـةـ الشـرـعـيـةـ وـالـمـكـتـفـيـةـ ذاتـياـ. وـعـلـىـ العـكـسـ، فإنـ التجـربـةـ الـلـيـبـيـةـ معـ الـحـوـارـ المـنـظـمـ، رـغـمـ أنهاـ لـيـسـتـ حـلـ سـحـريـاـ، تـظـهـرـ الـفـوـائـدـ المـحـتمـلةـ لـلـتـسـهـيلـ الإـجـرـائـيـ، خـاصـةـ عـنـدـماـ يـصـاحـبـهاـ الـاستـعـدـادـ الـمـحـلـيـ لـتـحـمـلـ الـمـسـؤـلـيـةـ. وـعـلـىـ ذـلـكـ، فيـ غـيـابـ مـثـلـ هـذـاـ الـاستـعـدـادـ، حتـىـ أـكـثـرـ الـمـوـاقـفـ الدـولـيـةـ حـيـادـيـةـ لاـ يـمـكـنـهاـ تـعـوـيـضـ العـجـزـ الدـاخـلـيـ فيـ النـصـجـ السـيـاسـيـ وـالـتـوـافـقـ.

التدخلات الإقليمية وتدويل النزاعات

لقد تشكلت الأزمة الليبية، مثل تلك في العراق والبوسنة، بعمق نتيجة التدخلات الإقليمية. دعمت القوى الخارجية المتنافسة الأطراف المتنافسة، مما عقد الجهد لإقامة سلطة موحدة. تحد هذه الديناميكيات من نطاق الحياد الدولي والتوافق الداخلي، مما يؤسس دورات من التزاع ويقوض شرعية المؤسسات الرسمية.

السياق البنوي: الهشاشة، التدخل، والانقسام دور الممثلين المحليين (أنماط المشاركة المحلية)

تعتمد فعالية التحول الدولي على الدور بشكل حاسم على سلوك الفاعلين المحليين. عندما تكون النخب والمؤسسات مستعدة للانخراط في مفاوضات بتوافق ومسؤولية- مع قبول الحاجة إلى التسوية، وتقاسم السلطة، والالتزام بالمعايير الإجرائية- تزداد فرص إعادة التوازن بين السلطة والسلطة. وعلى العكس، حيث يصر الطرفان المحليون في منافسة صفرية، أو يسعون لاحتكار الوسائل القسرية، أو يقاومون التسوية القائمة على الشرعية، فإن الدور الدولي، مهما كان مضبوطاً جيداً، من غير المرجح أن يحقق نتائج مستدامة.

مؤشرات الانخراط المسؤول

تشمل المؤشرات التجريبية للمشاركة المحلية المسؤولة الامتثال لنتائج الحوار، والاستعداد لتقاسم السلطة، وقبول العوامل الإجرائية بدلاً من العوامل التي تعتمد على القوة في اتخاذ القرار. في السياق الليبي، رغم حدوث لحظات من التسوية، غالباً ما تم تقويضها بسبب الرجوع إلى القوة واستخدام المنتديات الدولية لصالح المصالحة الداخلية. لقد حد هذا الديناميكية من الإمكانيات التحويلية للحوار المنظم وأكرس تجزئة السلطة.

هشاشة الدولة وتداعياتها

الهشاشة الهيكلية للدول بعد الصراع- التي تظهر في مؤسسات ضعيفة، وحدود مسامية، وخدمات محدودة- تخلق أرضاً خصبة لانتشار مراكز القوة غير الحكومية. في مثل هذه السياقات، يعد الانفصال بين السلطة والسلطة سبباً ونتيجة لعدم الاستقرار المستمر. يجب أن تواجه الجهد الدولي لتعزيز السلطة هذه العجز الهيكلـي، الذي لا يمكن معالجته فقط من خلال التيسير الإجرائي.

الانقسامات الاجتماعية وتحدي الشمول

الانقسامات الاجتماعية- سواء على أساس عرقي أو قبلي أو طائفي أو إقليمي- تعقد مهمة التوفيق بين السلطة والسلطة. يجب أن تكون الجهد المبذولة للحوار المنظم متتبعة للحاجة إلى شمول واسع النطاق، حتى لا ينظر إلى المستوطنات على أنها إقصائية أو غير شرعية. في ليبيا، جعل تنوع الفاعلين والمصالح بناءً سلطة وطنية متماسكة أمراً شاقاً للغاية، حيث تعكس عمليات الحوار غالباً الانقسامات الكامنة، بدلاً من حلها.

الحوار المنظم: الآليات، الإمكانيات، والقيود النراة الإجرائية والشمولية

يؤكد الحوار المنظم، كآلية إدارية، على نراة العمليات السياسية. من خلال ضمان أن يكون لجميع الأطراف المعنية مقعداً على الطاولة، وأن تكون القواعد شفافة ومطبقة باستمرار، وأن تعكس النتائج توافقاً حقيقياً، يمكن للحوار المنظم أن يعزز شرعية ومتانة التسويات. هذا النهج يختلف عن الحلول المفروضة خارجياً، والتي قد تفتقر إلى الرنين وتثير مقاومة.

التمكين والمسؤولية

الفرضية الأساسية لنموذج الحوار المنظم هي تمكين الفاعلين المحليين من تحمل المسؤولية عن مستقبلهم السياسي. من خلال التراجع عن فرض جوهري، يخلق الفاعلون الدوليون مساحة لـلوكالة المحلية، مما يحفز النخب على الانخراط في التوصل إلى تسوية واستيعاب معايير السلطة المشروعة. ومع ذلك، فإن نجاح هذا النموذج يعتمد على استعداد وقدرة الفاعلين المحليين على مواجهة التحدى.

مخاطر التبسيط الإجرائي

بينما تظهر مزايا التيسير الإجرائي بوضوح، هناك مخاطر مرتبطة بالتلقيح المفرط. في السياقات التي ينقسم فيها الطرفان المحليون بشكل لا يمكن التوفيق بينهم، أو حيث تفوق القوة القسرية الالتزام بالشرعية، قد يؤدي الانفصال الدولي ببساطة إلى كشف أو تفاقم الأزمات الداخلية. توضح الحالة الليبية حدود النهج الإداري في غياب توافق داخلي قوي وآليات فعالة لکبح العنف.

تبع العمليات: من الهندسة السياسية إلى الحوار المنظم

يمكن تتبع تطور المشاركة الدولية في ليبيا عبر ثلاثة مراحل: الهندسة السياسية الأولى (2011–2014)، وإعادة التوجيه نحو التيسير (2015–2018)، وتأسيس الحوار المنظم (2019–حتى الآن). تعكس كل مرحلة إعادة معايرة للأدوار، مستندة إلى الدروس المستفادة والتحولات في السياقات الدولية والمحلية.

الهندسة السياسية: ركزت الجهود المبكرة على صياغة الدساتير، واتفاقيات تقاسم السلطة، وفرض السلطات الانتقالية. غالباً ما كانت هذه التدخلات تهمش الفاعلين الرئيسيين، وتثير مقاومة، وتفشل في تحقيق توافق مستدام.

التيسير: مع إدراك قيود الفرض، اتجهت UNSMIL نحو عقد المنتديات والتوسط في النزاعات، مع نتائج متباعدة.
الحوار المنظم: جعلت الدفاع الشعبي والمبادرات اللاحقة نموذجاً مؤسساً للتيسير الإداري، حيث تعمل البعثة كمنظم وضامن للعمليات، بدلاً من أن تكون الحكم على النتائج.

التقييم التجاري: السلطة، السلطة، دور الحوار

تأثير الحوار المنظم على التوازن بين السلطة والسلطة في ليبيا متباهي. بينما ساهمت العملية في لحظات من التوافق ومؤسسات موحدة مؤقتاً، كانت هذه المكاسب غالباً هشة وقابلة للعكس. لقد أضعف استمرار الجماعات المسلحة، واستخدام الحوار لتحقيق مكاسب فئوية، وتقلب الدعم الإقليمي، وتوسيع الدعم الدولي توسيع السلطة المشروعة. وبالتالي، تدعم الأدلة الفرضية القائلة بأن الأدوار الإدارية الدولية ضرورية لكنها غير كافية - فالتصريف المحلي يظل المتغير الحاسم.

دروس من الحالات المقارنة

العراق: إرث الاستبعاد

وتبرز التجربة العراقية مخاطر فرض الخارج دون دعم داخلي. أدى تفكك جهاز الدولة البعثية وتهبيش الدوائر الرئيسية إلى خلق عجز دائم في الشرعية، مما غذى دورات من العنف والتفكك. وقد أعادت الجهد اللاحق للتحول نحو التيسير إرث الاستبعاد وانتشار مراكز القوة غير الحكومية.

البوسنة: الاعتماد والانتقال المتوقف

نموذج الحكومة الهجين في البوسنة استقر البيئة بعد الحرب لكنه رسخت الاعتماد على الرقابة الدولية. لقد أعاد تردد الفاعلين المحليين في تحمل المسؤولية الكاملة عن الحكم، إلى جانب الانقسامات العرقية المستمرة، نضوج السلطة الشرعية والفعالة. توضح القضية مخاطر التوجيه الدولي غير المحدد والتحديات التي تواجه تعزيز الوكالة المحلية.

ليبيا: احتمالية النجاح

تظهر خبرة ليبيا في الحوار المنظم إمكانات وحدود الأدوار الإدارية الدولية. حيثما كان الطرفان المحليون مستعددين للمشاركة في مفاوضات مسؤولة قائمة على التوافق، كان التقدم ممكناً. ومع ذلك، فإن غياب الالتزام المستمر بالشرعية ومرنة المنطق القائم على القوة قد أوقف أو عكس المكاسب مراتاً. وبذلك تبرز القضية احتمال النجاح في الوكالة المحلية.

الخاتمة

درس هذا الدراسة محاولة لفهم تأثير تحول دور الفاعل الدولي من السياسي إلى الإداري، مع التركيز على عملية الحوار المنظم في ليبيا واستخلاص دروس مقارنة من العراق والبوسنة. يدعم التحليل الفرضية القائلة بأن التسهيل الإداري للعمليات السياسية من قبل الفاعلين الدوليين يمكن أن يساهم في إعادة ضبط العلاقة بين السلطة والسلطة، ولكن فقط في ظل ظروف المسؤولية السياسية الداخلية المحددة.

تُظهر الحالة الليبية الإمكانيات والقيود على حد سواء للحوار المنظم. فبينما يوضح التحول نحو التيسير الإداري جوهر العوائق الداخلية ويشجع على ظهور المسؤولية السياسية المحلية، كشفت الدراسة أيضًا عن استمرار منطق السلطة القائمة وهشاشة الشرعية المؤسسية. وعند مقارنتها بتجارب العراق والبوسنة، يتضح أن الهندسة السياسية الدولية المفرطة تحمل مخاطر كبيرة على الاستقرار والشرعية، وفي الوقت نفسه، لا يكون التيسير الإداري كافياً إذا لم يكن الفاعلون المحليون راغبين أو قادرين على الانخراط بشكل بناء في العملية السياسية.

تشير النتائج إلى أن على الفاعلين الدوليين اعتماد نهج متوازن يجمع بين التيسير الإجرائي ودعم القدرات والمسؤولية المحلية. وفي نهاية المطاف، فإن إعادة معايرة السلطة والشرعية في الدول الهشة هي عملية داخلية بالدرجة الأولى ولا يمكن فرضها خارجيًا. ويظل دور الفاعلين الدوليين خلق بيئات تمكينية، وتوضيح جوهر التحديات الداخلية، ودعم نضوج مؤسسات الدولة الشرعية والفعالة، دون تجاوز حدود الملكية المحلية للعملية السياسية.

الوصيات:

1. إعطاء الأولوية لتسهيل عمليات الحوار المنظمة التي تركز على النزاهة الإجرائية والشمولية، مع الامتناع عن فرض نتائج جوهرية.
2. الاستثمار في تطوير القدرات المؤسسية المحلية وتنمية المسؤولية السياسية بين الفاعلين المحليين، مع الاعتراف بأن الشرعية المستدامة لا يمكن فرضها خارجياً (تشيسترمان، 2004).
3. الحفاظ على المرونة في النهج، وضبط مستويات المشاركة استجابة لسلوك الفاعلين المحليين المتغير والبيئي.
4. اعترف بقيود التيسير الإداري في غياب المشاركة الداخلية الكافية، وكن مستعداً لتقديم حواجز أو ضغوط مستهدفة لردع العرقلة والمفسدين.

الممثلين المحليين

يتحمل الفاعلون المحليون المسؤلية الأساسية للانتقال من السياسة القائمة على السلطة إلى السياسة القائمة على الشرعية. وهذا يتضمن:

1. الالتزام بنتائج عمليات الحوار المنظمة، حتى عندما تتطلب هذه الحلول الوسط وتقاسم السلطة.
2. تعزيز القدرات المؤسسية لفرض الاتفاقيات وضبط المفسدين.
3. تنمية ثقافة سياسية تقدر الحل الإجرائي والشرعية على حساب السعي وراء المصالح الفئوية الضيقة.

يجب على أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين:

1. تنسيق التدخلات لتجنب انتشار المبادرات المتنافسة وتعمق الانقسامات الداخلية.
2. دعم الجهود لتقليل مصادر القوة غير المشروعة الخارجية، بما في ذلك تدفق الأسلحة والدعم المالي للمفسدين.
3. المساعدة في خلق بيئات تمكينية للحوار المنظم، بما في ذلك تقديم الدعم الفني واللوجستي.
والاستنتاجات

تُظهر الحالة الليبية والإسقاطات المقارنة أن فعالية التدخل الدولي مشروطة بتمكين الفاعلين المحليين. ويدل ذلك على ضرورة اعتماد نهج متوازن يجمع بين:

- التيسير الإجرائي لضمان نزاهة العملية السياسية.
- دعم القدرات المحلية وتعزيز المسؤولية الوطنية.

وفي نهاية المطاف، فإن إعادة معايرة السلطة والشرعية في الدول البشّرة هي عملية داخلية بالدرجة الأولى ولا يمكن فرضها خارجياً. يقتصر دور الفاعلين الدوليين على خلق بيئات تمكينية، وتوضيح جوهر التحدّيات الداخلية، ودعم نضوج مؤسسات الدولة الشرعية والفعالة، مع احترام الملكية المحلية للعملية السياسية.